

## التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

### أولا - مقدمة

١ - التقرير الحالي مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وترد فيه معلومات عن التطورات التي استجرت في عملية السلام منذ تقرير المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/708). ويصف التقرير أيضا أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي ستنتهي ولايتها الحالية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥.

### ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، والتعاون مع الطرفين

٢ - بقيت الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة، المنشأة بموجب القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) والمناطق المتاخمة لها، على حالها هادئة. فلم يُبلغ عن حوادث ذات بال في الفترة قيد الاستعراض، ولم تلاحظ البعثة حدوث أية تغييرات تذكر في تنظيم القوات المسلحة لإثيوبيا وإريتريا أو انتشارها. وبقي مستوى تعاون السلطات العسكرية للطرفين كليهما مع الأمم المتحدة مرضيا على العموم. غير أن الجمود الذي طال أمده في العملية السياسية ككل، كما أشرت إلى ذلك في تقرير الأخير، هو السبب في أن الخطر المحدق بالاستقرار العسكري ما زال باعثا على القلق البالغ.

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبلغ عن حدوث عمليتي توغل للقوات الإريترية في المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الشرقي. وتم التحقيق في الحادثتين وتأكيدهما على الفور، وتبعاً لذلك، قُدم احتجاج إلى السلطات الإريترية. كما لاحظت البعثة توغلا للقوات الإثيوبية لمسافة كيلومتر واحد تقريبا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي. وقد احتج على ذلك ووعدت السلطات الإثيوبية بسحب القوات. ولاحظت البعثة، التي ترصد الحالة عن كثب، انتهاء حوادث أخرى لعبور الحدود بسلام. وانخفض عدد الأفراد العسكريين والمدنيين الفارين من كلا جانبي الحدود خلال الفترة قيد الاستعراض. وأبلغت

البعثة عن حصول انخفاض كلي في حوادث سرقة الماشية، وتعاون الطرفان كلاهما على المساعدة في إعادة الماشية المسروقة.

### حرية التنقل

٤ - وتحسنت حرية تنقل أفراد البعثة العاملين في إريتريا. ومع انخفاض شدة القيود، سُمح بمزيد من حرية التنقل لدوريات البعثة الساعية إلى رصد المواقع التي أعادت قوات الدفاع الإريترية الانتشار فيها في المناطق المتاخمة. غير أن الطريق من أسمرة إلى كيرين عبر بارينتو ما زالت مغلقة أمام البعثة منذ ١ أيلول/سبتمبر. وما زال هذا القيد إحدى العقبات الرئيسية أمام عمليات البعثة، باعتبار أن تلك الطريق هي بلا شك أفضل الطرق لإمداد قوات البعثة في القطاع الغربي. أما حرية التنقل في المناطق المتاخمة على الجانب الإثيوبي فكانت مرضية على العموم.

٥ - وفي الوقت ذاته، ما زالت إجراءات الهجرة المفروضة في مطاري العاصمةين سارية على موظفي البعثة لدى الدخول والخروج من إثيوبيا وإريتريا. وإنني أحث الطرفين مجدداً على إلغاء تلك التدابير التقييدية، وأنشد حكومة إريتريا التوقف عن إصرارها على تلقي إشعار مسبق من الشركاء من غير أفراد البعثة، بمن فيهم موظفو السفارات والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم من المسافرين على متن طائرات البعثة في الرحلات المحلية منها والعبارة للحدود.

٦ - ومنذ تقرير الأخير، وضعت البعثة وحكومة إثيوبيا الصيغة النهائية للتفاصيل الفنية المتعلقة بتنظيم رحلات مباشرة بين أديس أبابا وأسمرة. ومن المؤسف أن جهود البعثة لمناقشة هذه الرحلات مع حكومة إريتريا باءت بالفشل. ففي رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أبلغ المفوض الإريترى ممثلي الخاص، لاغويلا جوزيف لاغويلا، أن المسألة تتطلب "توجيهات من أعلى الدوائر السياسية". وفي رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ناشدت رئيس إريتريا إزياس أفويرقي المساعدة على حل المسألة. ورغم أن وزير الخارجية الإريترى وعد ممثلي الخاص لاحقاً بإعادة النظر في المسألة، فإنني أناشد حكومة إريتريا تجنب مزيد من التأخير في وضع الترتيبات النهائية للرحلات المباشرة مع البعثة. وفي غضون ذلك، ما زالت طائرات البعثة تمر عبر جيبوتي، وهو ما يتسبب في زيادة كبيرة في التكاليف وإهدار ساعات العمل، فضلاً عن الآثار الأمنية السلبية لمسار الرحلات غير المباشر.

## لجنة التنسيق العسكرية

٧ - قام ممثلي الخاص في الاجتماع السادس والعشرين للجنة التنسيق العسكرية، المعقود في نيروبي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بتقديم قائد قوة البعثة الجديد، اللواء غاجندي سينغ (الهند)، رسمياً إلى مندوبي الجانبين. واجتمعت اللجنة ثانية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض الحالة الأمنية. ورحبت أيضاً بعملية عقد اجتماعات للجنة على المستوى القطاعي وناقشت مسائل متصلة باتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة. وشملت مقترحات البعثة إحداث خط اتصال مباشر، وإشراك الشرطة المحلية والمدراء المدنيين المحليين بصفة مراقب في الاجتماعات المستقبلية، والنظر في إيجاد أماكن بديلة لعقد اجتماعات على الحدود بين البلدين وفي عاصمة كل منهما، وانسحاب العسكر والشرطة من مسافة ٢٥٠ متراً من جانبي الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة. وفي الوقت نفسه، واصل الطرفان أيضاً عقد اجتماعات على المستوى القطاعي للجنة التنسيق العسكرية، وهو ما يشكل تديراً هاماً من تدابير بناء الثقة. ويحدوني الأمل في أن ينظر الطرفان بجدية في جميع هذه المقترحات وأن تشكل أساساً لتكثيف التعاون بشأن المسائل العملية.

## مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

٨ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بلغ القوام الإجمالي لعنصر البعثة العسكري ٣ ٨٨٩ فرداً، منهم ٣ ٥٧٦ جندياً، و ١٠٠ من ضباط الأركان بالمقر، و ٢١٣ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق الثاني).

٩ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٦٠ (٢٠٠٤)، يجري حالياً إعادة نشر كتيبة المشاة الكينية التي ما فتئت تعمل في القطاع الشرقي بقوام قدره ٥٥٦ فرداً. ومن المقرر أن تنتهي عملية إعادة هذه الكتيبة إلى بلدها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة كينيا على الأداء الممتاز لجنودها في تلك التضاريس الصحراوية البالغة الوعورة والصعوبة.

١٠ - وفي الوقت نفسه، صيغ مفهوم منقح للعمليات وفقاً لولاية البعثة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، لكفالة رصد المنطقة الأمنية المؤقتة بفعالية رغم تقليص حجم البعثة. وبعد مغادرة الكتيبة الكينية، سيخفف عدد قطاعات البعثة من ثلاثة قطاعات إلى قطاعين. وإضافة إلى ذلك، يجري حل سرية من الجيش الكيني محل إدارة الوحدة الفنلندية وسرية الحرس التابعة لها، التي من المقرر أن تعود إلى بلدها بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بعد انتهاء مهمتها. كما يجري حالياً تقليص حجم مقر قوة البعثة، ومن المنتظر أن يكتمل ذلك بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٥.

١١ - وفي إريتريا، تأثر موظفو البعثة سلبيا بالنقص الحاصل في السلع الأساسية والمواد الغذائية التي لا تتوافر دائما في الدكاكين. واضطرت البعثة بسبب النقص المتكرر في الوقود إلى اتخاذ تدابير خاصة، بما فيها تعليق الأسفار غير الضرورية. غير أن حكومة إريتريا سمحت مؤخرا باستيراد الوقود وفقا لمتطلباتها التشغيلية. ورغم أن ذلك القرار جدير بالترحيب، فإن على البعثة الآن أن تضع الترتيبات الفنية لاستيراد الوقود مع السلطات المحلية، وهو أمر قد يستغرق تنفيذه بعض الوقت. وفي الوقت نفسه، وجهت تعليمات إلى ممثلي الخاص لرصد الحالة عن كثب وتقديم التوصيات اللازمة للتخفيف من المشقة التي يعاني منها موظفو البعثة.

١٢ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، اصطدمت شاحنة مستخدمة في الأعمال المتعلقة بالألغام كان يقودها أحد متعهدي البعثة بحافلة في إريتريا. وتوفي ثلاثة من الأهالي على إثر إصابتهم في الحادث. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص التعازي لحكومة إريتريا وأسر ضحايا ذلك الحادث المأساوي.

١٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، تولت السيدة سيسل إكاس (النرويج) مهامها نائبة للممثل الخاص في أسمرة. وإضافة إلى مهام السيدة إكاس العامة كنائبة للسيد ليغواليا، ستتولى الإشراف على أنشطة البعثة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشطة المساعدة الإنسانية. وستقوم أيضا نائبة الممثل الخاص في أسمرة بالإشراف السياسي على مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

### ثالثا - لجنة الحدود والتطورات ذات الصلة

١٤ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيس الوزراء ميليس زيناوي إلى برلمان إثيوبيا مقترحا من خمس نقاط لتحقيق السلام مع إريتريا، وحظي المقترح بقبول البرلمان. ويضم المقترح النقاط التالية:

- (أ) حل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا بالطرق السلمية وحدها لا غير؛
- (ب) حل الأسباب الجذرية للصراع عن طريق الحوار بغية تطبيع العلاقات بين البلدين؛
- (ج) قبول إثيوبيا مبدئيا قرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية؛
- (د) موافقة إثيوبيا على دفع ما عليها من مستحقات إلى لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية وتعيين موظفي اتصال ميدانيين؛

(هـ) الشروع فوراً في الحوار بغية تنفيذ قرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية بما يتماشى والسعي إلى تحقيق السلام الدائم وتعزيز العلاقات الأخوية بين الشعبين.

١٥ - وفي حين أن ردة فعل بعض الشركاء الدوليين كانت إيجابية إزاء هذه المبادرة، فإن إريتريا اتخذت حيالها موقفاً أولياً رافضاً. ففي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس لجنة الحدود، أفادت إريتريا أنه "يتعين على إثيوبيا أن تقوم فوراً بالإعراب عن احترامها اللامشروط لأعمال لجنة الحدود، بما في ذلك القبول التام بالحكم الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وعلى إثيوبيا أن تسحب قواتها من الأراضي الإريترية وأن تتعاون تعاوناً تاماً في الإسراع بترسيم الحدود". وجاء في الرسالة أيضاً أن "إثيوبيا لم تمثل للأمر الصادر عن اللجنة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ لإزالة المستوطنات غير المشروعة من الأراضي الإريترية"، الذي أيده مجلس الأمن في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

#### رابعا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٦ - رغم انخفاض عدد الحوادث والإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في الآونة الأخيرة، فإن هذه الألغام والذخائر ما زالت تتسبب في سقوط ضحايا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وقعت ثلاث حوادث تسببت فيها ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة، قتل فيها شخصان وجرح شخص واحد. وواصلت البعثة الرصد الدقيق لهذه المخاطر في جميع أنحاء منطقة عملياتها، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بتدمير ١٨ لغماً أرضياً آخر و ٢٦٩ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وأزالت البعثة كذلك الألغام والذخائر من منطقة تزيد مساحتها على ٢٠٣ ٠٠٠ متر مربع ومن طرق تزيد مسافتها على ٥٧٥ كيلومتراً. وستكمل هذه الجهود في الأسابيع القادمة بإضافة مركبات جديدة واقية من الألغام، وهي مركبات وصلت فعلاً إلى منطقة عمليات البعثة. وفي الوقت ذاته، تولت أفرقة البعثة الميدانية المعنية بالتوعية بمخاطر الألغام توعية ما يزيد على ٣٠٠ ٧ شخص من سكان المناطق الشديدة التضرر الواقعة في القطاعين الغربي والأوسط، بمخاطر الألغام على مستوى المجتمع المحلي.

١٧ - في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أنهت شركة ميشيم التجارية، التي حلت محل الوحدة السلوفاكية لإزالة الألغام في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انتشارها بموجب عقد جديد بحلول نهاية

تشرين الثاني/نوفمبر. وقد عدلت مذكرة التفاهم التي وقعتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بناء على ذلك.

## خامسا - التطورات الإنسانية

١٨ - عاود مبعوثي الخاص المعني بالأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، مارتي أهتيساري، زيارة إريتريا وإثيوبيا في الفترة من ١٣ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وشدد على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية على حد سواء للإعانة على إيجاد حلول النقص الشديد في الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق في البلدين.

١٩ - وفي إريتريا، تواصل تدهور الأوضاع رغم ما بذل من جهود كبيرة. ومن المرجح أن يؤدي الجفاف المتكرر، وعدم انتظام سقوط الأمطار، ونقص المحاصيل ورداءة الأداء الاقتصادي، إلى ارتفاع عدد أشد السكان ضعفا من ١,٩ مليون إلى ٢,٢ مليون شخص على مدى فترة الستة أشهر المقبلة. ويشكل هذا الرقم الأخير نسبة ٥٨ في المائة من عدد السكان الإجمالي البالغ ٣,٨ مليون نسمة. وفي الوقت نفسه، فإن حوالي ٦٦ في المائة من سكان إريتريا لا تتوفر لهم سوى آليات محدودة لمواجهة الصعاب وإمكانيات حصولهم على مياه نظيفة ضئيلة جدا. ووفقا لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٥، فإن نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بحالات سوء التغذية الحاد الفتاك، في حين أن ٤٢ في المائة في المتوسط من النساء اللاتي في سن الإنتاج يعانين من نقص التغذية. وترتفع معدلات وفيات الأمهات بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية لديهن التي تمثل نسبة عالية قدرها ٥٣ في المائة في بعض المناطق. أما عدد الوفيات الناجمة عن التهابات الجهاز التنفسي الحادة وعن حالات الإسهال فمرتفع للغاية، ورغم انخفاض عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه أخذ في التفشي في بعض مناطق البلد. وإضافة إلى ذلك، فإن الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية يعوق عمليات التنقل العادية لما يزيد على ٦٥٥ ٠٠٠ شخص.

٢٠ - وفي إثيوبيا، تشير إسقاطات تقييم للاحتياجات أجري في تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى أن عدد الأشخاص الذين سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ قد ارتفع إلى ٧,٨ مليون شخص. وهذا الارتفاع هو النتيجة المباشرة لانخفاض توفر الغذاء في بعض مناطق البلد، بعد أن ألحقت ندرة الأمطار وانتشار الجفاف الضرر بمصادر الغذاء المحلية. وهناك أيضا نقص في المعونة الغذائية يبلغ مقداره ١٠٠ ٠٠٠ طن متري من أصل ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري من الاحتياجات اللازم تلبيتها بحلول نهاية هذا العام. أما تمويل المساعدة غير الغذائية في إثيوبيا فلا يغطي سوى ٥٦ في المائة من الاحتياجات لعام ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، زادت هذه الثغرة التمويلية بمقدار ٧ ملايين دولار إضافية، بسبب التغيير الذي طرأ مؤخراً على نظام عقاقير الملاريا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعيد ٢٠٠ مدني إثيوبي من إريتريا إلى إثيوبيا برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢١ - ومن بين أولويات الأمم المتحدة في إريتريا إعادة دمج المشردين داخليا على نحو مستدام وإعادة اللاجئين إلى وطنهم. ولكن لكي يوفق مسعاها، يقتضي المنطق معالجة مسألتين سوء التغذية والأمن الغذائي بين جموع المتضررين من الجفاف؛ وتوفير التوعية الصحية والتعليم الأولي؛ وتمكين المرأة، ولا سيما النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن؛ ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإزالة الألغام من مساحات كافية في المنطقة حتى يتسنى للمشردين داخليا واللاجئين أن يعودوا إلى ديارهم. ولتنفيذ هذه المهام ومعالجة الأزمة الإنسانية في عام ٢٠٠٥ بأسلوب فعال، يلزم ما مجموعه ١٥٧ مليون دولار على وجه الاستعجال.

### المشاريع السريعة الأثر

٢٢ - واصلت البعثة تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا على السواء باستخدام الأموال الواردة من خلال الصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا. ويقدر أن المشاريع التي نفذتها البعثة بالتنسيق مع شركائها الإنسانيين في قطاعات المياه والصحة والصرف الصحي والتعليم عادت بالفائدة على أكثر من ٧٧٠.٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠٠٠. وقد تبرعت حكومة النرويج في الآونة الأخيرة للمرة الثالثة بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار للصندوق الاستثماري. وأود أن استحث المانحين الآخرين على دعم هذه المشاريع الهامة بتقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستثماري.

### الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٣ - نظمت البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض حلقتي عمل بشأن موضوع "إعداد المدربين في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمنهج قيادة الأقران" شارك فيها موظفوها والأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومنظمة "المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" وهي منظمة غير حكومية والسكان المحليون. كما نظمت دورات تدريبية لمدة ١٤ يوما في أديس أبابا وأسمرة.

٢٤ - وتنظم برامج تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع الوافدين الجدد للعمل بالبعثة. بمن فيهم الموظفون المدنيون والدوليون والمحليون والأفراد العسكريون.

وفي الوقت ذاته، تواصل وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة تزويد أفراد البعثة بخدماتها اليومية في مجال الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية.

## سادسا - حقوق الإنسان

٢٥ - تواصل البعثة إشراك كل من إثيوبيا وإريتريا في رصد واستقصاء أنشطة حقوق الإنسان في كلا البلدين. غير أنني أشعر بعميق القلق إزاء حالات ورد أن السلطات الإريترية المختصة قد منعت فيها في تقديم معلومات عن حالة الرعايا الإثيوبيين الذين عبروا إلى إريتريا. وأفادت البعثة أيضا بأنه على الرغم من الانخفاض العام في حالات الفرار عبر الحدود، فقد ارتفعت حالات العبور إلى إثيوبيا خلال تشرين الأول/أكتوبر، وكان من بين من عبروا الحدود بعض القصر الإريترين غير المصحوبين. وقد عمدت البعثة في هذا الشأن إلى التوسط لدى المسؤولين الحكوميين في منطقة تيغراي في شمال إثيوبيا عقب ورود أنباء عن اعتزام السلطات الإثيوبية المحلية ترحيل القصر غير المصحوبين إلى إريتريا بالقوة. ومما يسعدني أن أنوه به أنه منذ صدور تقرير الأخير، تبين أن المواطنين الإريترين المدنيين الذين سبق أن زُعم أن القوات الإثيوبية اختطفتهم موجودون الآن في إريتريا.

٢٦ - وقد بدأ مكتب فرعي لحقوق الإنسان أقامته البعثة في ميكيلي، إثيوبيا، نشاطه الآن، وهو يتابع عن كثب حالة خمسة رجال إريترين أُلقي القبض عليهم في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بزعم التجسس واحتجزوا في سجن في أكسوم. ودعت البعثة السلطات الإقليمية في تيغراي إلى احترام حقوق الإنسان للمحتجزين، ومن بين ذلك تيسير محاكمتهم محاكمة عادلة.

٢٧ - ويساورني قلق عميق بشأن الأنباء الواردة عن تفتيش محال إقامة بعض موظفي الأمم المتحدة في أسمرة إبان حملة وطنية للتجنيد قامت بها قوات الأمن الإريترية في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وورد أن ألوف الرجال قد قبض عليهم في الشوارع والمدارس ومحال العمل والبيوت دون أوامر قضائية خلال تلك الفترة. ووردت أيضا أنباء تفيد بوقوع شغب في ليلة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بين المحتجزين وحراس سجن معسكر آدي أبيتو الواقع على أطراف أسمرة. وأسفر الحادث فيما ورد عن وقوع إصابات خطيرة بين عدد من الأفراد. وتشير أنباء أخرى إلى عمليات احتجاز تعسفية واحتجاز. معزل عن الاتصال بالعالم الخارجي وحالات وفاة أثناء الاحتجاز وإلى بعض أفراد لا يعرف مصيرهم. وبوجه إجمالي، فقد تعرض أكثر من ٥٠ موظفا في البعثة إلى الاعتقال والاحتجاز منذ مطلع عام ٢٠٠٤، ولا يزال مصير سبعة منهم مجهولا.

٢٨ - وظلت البعثة تتلقى طلبات أغلبها من إثيوبيا؛ بإجراء أنشطة ترويجية وتدريبية في مجال حقوق الإنسان، وتلقت مؤخرا أيضا دعما من السلطات المحلية الإريترية في عصب في هذا الإطار. واستجابة لتلك المبادرات، فإني أشجع تنفيذ مشاريع في مجال التعاون التقني.

## سابعاً - الإعلام

٢٩ - تواصلت الأنشطة الإعلامية للبعثة من خلال البرامج المرئية والإذاعية والرسائل الإخبارية الشهرية والإحاطات الإعلامية الأسبوعية. وواجهت البعثة بعض التعقيدات في التعامل مع وزارة الإعلام الإريترية فيما يتعلق بطبع رسالتها الإخبارية، وهو ما أدى إلى تأخير طبعها وتوزيعها. وعلاوة على ذلك، واجهت البعثة صعوبات في بث برامجها - خاصة إنتاجها التلفزيوني الذي تبثه هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية في أسمرة. ولذلك، أناشد حكومة إريتريا تيسير الأنشطة الإعلامية للبعثة حتى يتسنى للجمهور الإريترى أن يستفيد من البرامج التي تنقل رسائلها.

٣٠ - وفي إثيوبيا، تتابعت الأنشطة الإعلامية في الوقت ذاته من خلال مراكز الاتصال الجماهيري. وافتتحت البعثة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر مركز الاتصال الجماهيري الجديد التابع لها في أديغرات.

## ثامناً - الجوانب المالية

٣١ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٢/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مبلغاً قدره ١٩٨,٣ مليون دولار، وهو يعادل ١٦,٥ مليون دولار في الشهر، لتغطية تكاليف مواصلة البعثة لعملها في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، فإن تكاليف مواصلة البعثة لعملها ستكون مقصورة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وقد بلغ حجم الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٠,٦ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة السداد لجميع عمليات حفظ السلام ٢,٤ بليون دولار في ذلك التاريخ.

## تاسعاً - ملاحظات

٣٢ - إنه لمن المشجع أن أرى الطرفين مستميرين في الالتزام بأحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601)، وهو ما يتبدى في استقرار الأوضاع العسكرية النسبي في منطقة الحدود والاجتماعات المنتظمة التي تعقدها لجنة التنسيق

العسكري. وظلت البعثة تساهم بدور هام في الحفاظ على هذا الاستقرار. وأبدى الجانبان قدرا طيبا من التعاون مع البعثة. ولكن الأمر ما زال يتطلب بعد هذا كله جوانب تحسين هامة. ومن المهم ألا يعمد أي من الطرفين إلى أية أنشطة عسكرية من شأنها تقويض سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة أو تمس بشكل آخر الاستقرار المشي النسبي السائد حتى الآن. وإني أتطلع إلى رد على رسالتي التي وجهتها إلى الرئيس إيسايس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي طلبت فيها منه التدخل شخصيا في حسم بعض الأمور المتصلة بالتعاون اليومي مع البعثة. وتناقش الرسالة مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة، وهي مسألة هامة تتطلب حلا عاجلا.

٣٣ - وتظل العواقب التي قد تترتب على تلك مسيرة السلام بين إثيوبيا وإريتريا مثار قلق خطير من حيث استقرار الأوضاع على الأرض، وكذلك باعتبارها من الأولويات. وقد أبرزت في كلمتي أمام الجمعية العامة لدى افتتاح دورتها في أيلول/سبتمبر هذا العام أهمية سيادة القانون في داخل الوطن وخارجه. غير أنني أشرت إلى أن سيادة القانون، من حيث هي مفهوم وحسب، لا تكفي، فالقانون يجب أن يطبق عمليا؛ والمعاهدات والاتفاقات يجب أن تحترم وتنفذ.

٣٤ - وأنوه في هذا المقام بما أعلنته إثيوبيا من عزم على حل النزاع مع إريتريا بالطرق السلمية وحدها وسداد المبالغ المستحقة عليها إلى لجنة الحدود وتعيين ضباط اتصال ميدانيين. وأرحب بأية خطوة من شأنها أن تسهم في التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر لعام ٢٠٠٠ والقرار اللاحق للجنة الحدود وبدء الحوار بين إريتريا وإثيوبيا، والاستعداد لتدارك الأسباب الجذرية للصراع وكذلك تطبيع العلاقات الثنائية، وهي أعمال يمكن أن تتضافر تأثيراتها لتساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين والمنطقة بأسرها. وإني أشجع حكومة إثيوبيا على أن تشرع رسميا في تنفيذ مقترحها من خلال لجنة الحدود وفقا للإجراءات اللازمة. وأدعو في الوقت ذاته كلا الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل في منطقة الحدود يمكن اعتباره استفزازا أو مهددا للاستقرار، وأحذر من الوقوع في خطأ افتراض إمكانية حل هذه المشاكل سلميا بخلق أوضاع على الأرض.

٣٥ - ولئن كان كلا الطرفين مسؤولين عن تنفيذ اتفاق السلام المبرم بينهما، وفقا لما أشار إليه العديد من قرارات مجلس الأمن، فإن على المجتمع الدولي، من باب المصلحة والمسؤولية، أن يساعدهما على الوصول بعملية السلام إلى منتهاها. وسوف أوصل بذل المساعي الحميدة، من خلال مبعوثي الخاص، ليود أكسورثي، لمساعدتهما على بلوغ هذه الغاية. وللتوصل إلى حل ناجع للصراع وإرساء سيادة القانون بحق، على المجتمع الدولي أجمع، لا سيما الدول الأعضاء المشاركة بصفة مباشرة في العملية، التمسك بالاتفاقات والالتزامات

الدولية. وأشجع جميع الشركاء الدوليين على تكثيف مساعيهم في مساعدة الأطراف على الوصول بمسيرة السلام إلى نهايتها المرجوة، وهو ما سينعكس إيجاباً على حياة الملايين من البشر في إريتريا وإثيوبيا والمنطقة بأسرها. أحث في الوقت ذاته المانحين على مواصلة دعم الجهود الإنسانية في البلدين من أجل تخفيف الصعاب اليومية على قطاعات واسعة من السكان.

٣٦ - وختاماً، أود أن أعرب لمثلي الخاص، السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، وللأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة عن امتناني لما يبدونه من تفان دائم ودأب مستمر على العمل، وأود أيضاً التوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص الذي يتأهب للعمل مع الطرفين من أجل الوصول بعملية السلام إلى منتهاها، وكذلك جميع شركاء البعثة، ومن بينهم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية، لما يقدمونه من دعم متواصل لعملية السلام.

## المرفق الأول

## لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية: التقرير الخامس عشر عن أعمال اللجنة

١ - هذا هو التقرير الخامس عشر للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية، وهو يغطي الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - وحسب ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها الرابع عشر، فمما يؤسف له أنها لم تتمكن، لأسباب خارجة عن إرادتها، من إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أنشطة ترسيم الحدود التي تقوم بها.

٣ - غير أن البعثة تلقت في ٧ كانون الأول/ديسمبر رسالة من المستشار القانوني لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ذكر فيها أنه وجه رسالته بناء على تعليمات من حكومة إثيوبيا "لكي يبلغ اللجنة بمعلومات عن آخر مبادرة تقدمت بها الحكومة لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا". واستطردت الرسالة على النحو التالي:

"في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى معالي رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، خطابا هاما في مجلس ممثلي الشعب (البرلمان الاتحادي) بشأن عملية السلام، قدم فيه مقترحا للسلام من خمس نقاط اعتمده البرلمان بعد مناقشته.

"وطلبت إلي حكومة إثيوبيا أن أبلغ اللجنة بأن المبالغ المستحقة عليها سوف تسدد فوراً، بناء على الفقرة (٤) من مقترح السلام المؤلف من خمس نقاط. وإلى جانب ذلك، ستسارع بتعيين ضباط الاتصال التابعين لها من قائمة للمرشحين يجري النظر فيها في الوقت الراهن. وسوف توافي اللجنة بأسمائهم ومعلومات أساسية عنهم كما هو محدد في الأمر الصادر عن اللجنة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣."

٤ - وقد قدم إلى الأمانة العامة نص قرار مجلس ممثلي الشعب بشأن المقترح ذي النقاط الخمس لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا.

٥ - ولم تلتق اللجنة بعد إخطاراً بإنجاز أي من التدابير المعلنة. وحينما يتم ذلك، ستبادر اللجنة إلى بحث أفضل السبل لاستئناف عملية ترسيم الحدود.

٦ - وحرصاً من اللجنة على الوفاء بما التزمت به من مواصلة العمل على النحو المتوخى في اتفاق الجزائر، كما سبق أن أوضحت في تقاريرها السابقة، فقد حافظت على وجودها في المنطقة مع تخفيض نشاطها إلى أدنى حد يكون بوسعها أن تستأنفه من جديد حينما يتسنى

لها ذلك. فقد أبقّت على مكّتيها الميدانيين في كلتا العاصمتين ولكن بعد أن خفضت عدد موظفيهما. وحتى قبل أن تتلقى الرسالة الأخيرة من حكومة إثيوبيا، مددت فترة إبقاء المكتبين الميدانيين مفتوحين إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسوف تمتد هذه الفترة بالطبع وفقاً لمقتضيات الحال.

(توقيع) السير إيهو لاوترباخْت

رئيس اللجنة

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

## المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات في ١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٤

عناصر السدعم الوطنية	المجموع	ضباط الأركان	الجنود	المراقبون العسكريون	البلد
	٦			٦	الاتحاد الروسي
	٩٥٩	١٢	٩٤٧	٧	الأردن
	٥	٢		٣	إسبانيا
	٢	٢			أستراليا
	٢			٢	ألمانيا
	٤١	٣	٣٣	٥	أوروغواي
	٧			٦	أوكرانيا
	٣			٣	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٨	٥٨	١	٥٧		إيطاليا
	٣			٣	باراغواي
	٧	٢		٥	بلغاريا
	١٧٨	٤	١٦٧	٧	بنغلاديش
	صفر	صفر			بنن
	٩			٩	البوسنة والهرسك
	٦			٦	بولندا
	٣			٣	بيرو
	٥	٣		٢	تونس
	٨			٨	الجزائر
	٢			٢	الجمهورية التشيكية
	١١	٣		٨	جمهورية تنزانيا المتحدة
	٧	٢		٥	جنوب أفريقيا
	٤			٤	الدانمرك
	٨			٨	رومانيا
	١٢	٣		١٠	زامبيا
	٥			٥	السويد
	٤			٤	سويسرا
	٧			٧	الصين

عناصر المدعم الوطنية	ضباط الأركان	الجنود	المراقبون العسكريون	البلد	
٤			٤	غامبيا	
١٨	٦		١٢	غانا	
١	١			فرنسا	
١٨٥	١١	١٦٧	٧	فنلندا	
٧			٧	كرواتيا	
٦٩١	١٣	٦٦٨	١٢	كينيا	
٨	٤		٤	ماليزيا	
٥	١		٤	ناميبيا	
٥			٥	النرويج	
٣	١		٢	النمسا	
٤			٤	نيبال	
١٠	٣		٧	نيجيريا	
١٥٥٢	٢١	١٥٢٣	٨	الهند	
٦			٦	الولايات المتحدة الأمريكية	
٣			٣	اليونان	
٨	٣٨٦٤	٩٨	٣٥٦٢	٢١٣	المجموع